

# صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز يرثي

سموه في كلمة الافتتاح:



استضافة المملكة لهذا المؤتمر تعكس حرصها الأكيد

اهتمام المملكة بحقوق الإنسان يقو

ما تمهده اليوم من صراعات دامية وتقا

الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية على أيدي القوا

جاء ذلك في كلمة لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز خلال رعايته لحفل افتتاح مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب الذي استضافته مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من الثامن عشر إلى التاسع عشر من شهر شعبان الماضي الموافق للاربع عشر إلى الخامس عشر من شهر أكتوبر ٢٠٠٣م. وهذا نص كلمة سموه:



تغطية: عرسان عبداللطيف

أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية بالمملكة العربية السعودية أن حقوق الإنسان في الإسلام شريعة إلهية لا تقبل الانتقاص أو التعميل أو التجاوز من قبل الفرد أو الدولة أو الأمة لأنها حقوق مقدسة تستقيم بها الحياة وتسان بها كرامة الإنسان.. وقال سموه إن استضافة المملكة العربية السعودية لمؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب يعكس بوضوح حرصها الأكيد على تولاير كل جهد لضمان به حقوق الإنسان وكرامته أياً كان وحيثما كان، وتطلعائها قيادة وشعباً إلى عالم أفضل يقوم على أسس واضحة ومتينة من احترام حقوق الإنسان وكرامته وبما يعمق من لغة الحوار بين أمة الأرض وشعوبها ويرسخ مبادئ العدل والتسامح والسلام، وأكد سموه أن ما يحدث من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي والفاقيات جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أيدي القوات الإسرائيلية المعتدية وفي تحدٍ لكل القيم والأعراف خير مثال على انتهاك حقوق الإنسان في عصرنا الحاضر.

# في حفل افتتاح مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب

**في توفير كل جهد تصان به حقوق الإنسان وكرامته أياً كان وحيثما كان .**

**في مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وتعاليمه السمحة .**

**مستمراً، واقعاً أفقد الإنسان أمنه وعكر صفو السلام .**

**مراعية المعتدية خير مثال على انتهاك حقوق الإنسان في عصرنا الحاضر .**

البيئة.. ليصبح الكل مهدداً في وجوده وأمنه واستقراره.. وهو ما يوجب علينا جميعاً أن نعي مسؤولياتنا تجاه هذا الواقع الجديد لعالمنا كل حسب جهده والقدرة.. وأن نسعى إلى إقامة حوار جاد وحقيقي بين دولنا ومجتمعاتنا ومفكرينا.. وصولاً إلى رؤية واضحة لتجاه ما نشهده من تجاوزات واضحة وخطيرة لحقوق الإنسان هذا الكون.

ولعل ما يحدث من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وفواعد القانون الدولي والتقاليد جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أيدي القوات الإسرائيلية المعتدية وفي تحدٍ سافر لكل القيم والأعراف.. خير مثال على انتهاك حقوق الإنسان في عصرنا الحاضر.

## أبها الأخوة

إن استضافة المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر لتعكس بوضوح حرصها الأكيد على توفير كل جهد تصان به حقوق الإنسان وكرامته أياً كان وحيثما كان.. وتطلعها لقيادة شعباً إلى عالم أفضل يقوم على أسس واضحة ومتينة من احترام حقوق الإنسان وكرامته وبما يعمق من لغة الحوار بين أدم الأرض وشعوبها، ويرسخ مبادئ العدل والتسامح والسلام.. من منطلق أن الحوار هو الأساس في بناء علاقات متينة بين الأمم شعوباً ودولاً وهو أيضاً الأسلوب الأمثل لتحقيق الانتماء الإنساني الذي يبتغى الله في كتابه الكريم قال تعالى ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة﴾.. وقال سبحانه وتعالى ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾.

## أبها الأخوة

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بحقوق الإنسان هو اهتمام

الطبيعية إن أرحم بكم أحمل أرحمب.. كما يشرفني أن أنقل إلى جمعكم المبارك تحيات مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك أحمد بن عبدالعزيز آل سعود - أعزه الله - وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وسمو النائب الثاني صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وتمنياتهم المؤتمركم الموقر بالتوفيق والنجاح.. شاكرين مشاركتكم في هذا المنفى العجوي الذي يتعد على أرض هذه البلاد المباركة التي شهدت انطلاق رسالة الإسلام والسلام إلى العالم لجمع منذ أربعة عشر قرناً على يد سيد الأنام محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلوات والسلام.. وعلى أساس من المبادئ التي ترمي إلى حماية الإنسان وحسن كرامته.. بصفته خليفة الله في أرضه وعليه تقع مسؤولية عمارة الكون وإحلال الحق وإزهاق الباطل.. وبذلك فضله الله على كلبر ممن خلق نفضلاً.

## أبها الأخوة

إن المجتمع الإنساني بات يعاني اضطراباً في قيمه ومبادئه وقوانينه، مما جعله يشهد اختلالاً واضحاً في موازين التعاضد والتعاون بين الدول والشعوب بحيث أصبحت في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى بناء واقع تسوده المحبة والتفاهل والسلام.

إن ما نشهده اليوم من صراعات دامية وتقتل مستعرة.. هذا وهناك بون مبرر مقلع لكل هذه الأعمال التي أزهقت الأرواح البريئة وعرضت الملايين من البشر للمخاطر والويلات واقع القتل الإنسان أمنه.. ونشر الخوف.. وعكر صفو السلام.. فقد بنات أعمال القتل والإبادة - بكل أسف - حالة مألوفة في واقعنا المعاصر، إلى جانب تداعي الجريمة والإرهاب والتجاوزات على



المملكة العربية السعودية باعتبارها مهد الإسلام ومنطلق رسالته الخالدة... ونعوذنا ان نسمع مثل هذه الاتهامات الا ان من المؤسف ان لا نسمع اصحاب هذه الاصوات ولا ترى لهم حضورا عندما نتعرض لحقوق الانسان وقواعد القانون الدولي وانفسائنا ومعاهداته للانتهاكات من دولهم او في مجتمعاتهم وهذا ليس من العدل والانصاف بل يجعل المقابع يشك في حقيقتها ومصداقية من يدعون الدفاع عن حقوق الانسان وكرامته وهم على هذا الحال...  
أيها الاخوة

ان من صور انتهاك الحقوق والواجبات في واقعنا المعاصر ان تتهم امة او دينه بظلم فرد او جماعة تنتمي لهذه الامة او تلك الديانة.. ذلك ان التعميم في الاحكام نمط من اتماظ الظلم والادبم الجائر للامبرياء والله تعالى يقول في محكم كتابه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.. ومما يؤسفنا ان يصبح الدين الاسلامي واهله الاسلام محل اتهام من قبل البعض الذين جعلوا الارهاب والتجريمة نصيبان بالاسلام.. جاهلين او متجاهلين ما للاسلام والمسلمين من دور رائد في بناء الحضارة الانسانية واسعاد البشرية من خلال الانجازات العديدة التي شهدتها التاريخ الاسلامي المشرف.

وعليه فان فهم معتقدات الشعوب ولقيمتها وثقافتها شرط اساسي من شروط التعايش بين الدول والافراد وصيانة الحق الانساني ومهجة العمل والبناء.

.. وتلك هي السبيل لحماية مجتمعتنا الانساني.. كما انها الطريق الي العمل في اطار منظومة من القيم المشتركة نتصدها لقيم التسامح، والعدل، والاحترام، لتحقيق مبادئ حقوق الانسان في السلم والحرية..

وختاماً اجند التحية والترحيب بضيوف المملكة الاكرام وجميعهم المبارك متمنيا لكم كامل النجاح والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكان في استقبال سمو الامير نايف لدى وصوله مقر الحفل صاحب السمو الملكي الامير عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالعزيز محافظ الخرج وصاحب السمو الملكي الامير سلطان بن سلمان بن

يقوم في الأساس على مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وتعاليمه السمحة التي اشتملت على كل ما فيه سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة. واستوفت قيمه السامية كل ما يكفل للفرد والجماعة حياة امنة كريمة. حيث نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على التزام القولة بحماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية. كما ساندت المملكة كل جهد دولي يبدل في مجال حقوق الإنسان في إطار موقف الإسلام الداعم لهذه الحقوق.

- للدرسخ الإسلام دعائم الحق - ونشر أسس العدالة، ورفع من قدر الضعفاء والمساكين - وجعل لهم في صفوف الحياة الكريمة مكاناً لا يتفأ بهم - قبل ان تعرف البشرية للقوانين الدولية لحقوق الإنسان باربعة عشر قرناً.

- وضان الإسلام حقوق سائر لغات الناس على حد سواء رجالاً ونساء.. الغنياء والفقراء.. المراداً وجماعات.. امماً وشعوباً.. في السلم والحرية.

- وكرم الإسلام الانسان ومنحه من الحقوق ما يكفل له الامن والاستقرار وما يعينه على القيام بمسؤولياته في اعمار الكون وسعادة البشرية.

- لقد ضان الإسلام الانسان وحفظ كرامته وحرم الاعتداء عليه اياً كان معتاد وجعل لكل النفس اعتداء على كامل الأسرة الانسانية قال تعالى ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكاننا قتل الناس جميعاً ومن احصاهم فكاننا احيا الناس جميعاً﴾..

- وضان الإسلام حرمة المال وحرم الاعتداء عليه او اكله بالباطل يقول الله تعالى ﴿يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل﴾ وقال صلى الله عليه وسلم (ان دعاءكم واهوالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا).

- وضان الإسلام حرمة الامراض - وحرم السخرية بالناس او انتقاصهم او التقليل من شأنهم.

- كما اهتم الإسلام بالأسرة اهتماما كبيراً باعتبارها اساس المجتمع والبيئة التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم أسس ومبادئ القيم الانسانية وكل لها الانسجام والاحترام والمساواة لجميع افرادها في كافة الحقوق واعلى اهتماما كبيراً بالاطفال وحمايتهم وتوفير اسباب الحياة الكريمة لهم.

وبذلك تكون حقوق الانسان في الإسلام شريعة الهية لا تقبل الانتقاص او التعطيل او التجاوز من قبل الفرد أو الدولة أو الامة لانها حقوق مقدسة تستقيم بها الحياة وتضان بها كرامة الانسان.  
أيها الاخوة

ان ما نتعرض له المملكة العربية السعودية من اتهامات باطلة تتعلق بحقوق الانسان - بجهل أو بسوء قصد - هي اتهامات لا تستند الي واقع ملموس.. وننكال من الإسلام بقدر ما نتاله من





عبدالعزیز الامین العام للهيئة العليا للسياحة ومعالي وزير الصحة الدكتور حمد بن عبدالله المانع ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير العدل بالنيابة الدكتور مطلب النفيسه ومعالي رئيس جمعية الهلال الاحمر السعودي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم وعده من المسؤولين.

وفور وصول سمو وزير الداخلية قام بقص الشريطه ايدانا بالافتتاح المعرض الوثائقي المصاحب للمؤتمر وعنوانه - حقوق الانسان في السلم والحرب - حيث تجول سموه داخل ارجاء المعرض واطلع على ما يحتويه من معروضات للجهات المشاركة والتي تضم مجموعة من الخطابات التاريخية التي القاها الملك عبدالعزيز - رحمه الله - حول رعاية حقوق الانسان اضافة الي مجموعة اخرى من الخطابات التي القاها ابناءؤه الملك سعود والملك فيصل والملك خالد - ورحمهم الله - وصولا الي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله - وتعنى برعاية حقوق الانسان في حال السلم والحرب.

كما شاهد سموه بعض الصور التي توثق رعاية المملكة لحقوق الانسان في فترات مختلفة وبعض المخطوطات التاريخية التي توثق حقوق اهل الذمة في بلاد المسلمين على مر العصور الاسلامية في كل الاحوال وبعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية جنيف لعام 1949م اضافة الي اصدارات اكاديمية نابف العربية للعلوم الامنية حول حقوق الانسان وبعض المخطوطات والوثائق التي تعنى بهذا الجانب.

عقب ذلك بدئ الحفل الخطابي الذي اقيم بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم القى رئيس جمعية الهلال الاحمر السعودي معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم كلمة قال فيها: ان نظام جمعية الهلال الاحمر السعودي الاساسي قائم على عدة اعتبارات سامية متصلة بالعمل زمئي السلم والحرب لعل من اهمها ما استقر من قواعد قانونية اثبتتها اتفاقيات جنيف ومبادئ انسانية الرتها مؤتمرات الهلال الاحمر والصليب الاحمر المتعاقبة. وهي تسعى في سبيل تحقيق اهدافها الي توليق الصلات وتبادل المعونات بينها وبين كافة مكونات الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر وغيرها من الهيئات الانسانية.

واضاف د. السويلم ان هذا المؤتمر يعقد في ظل متغيرات عالية وصراعات دامية وطروحات منضاربة فما احوجنا الي حوار الحكماء وطرح العقلاء وآراء المفكرين ورجال القانون و علماء الشريعة حتى نثعم البشرية بالكرامة التي وهبها الله لعباده ويشارك معنا في هذا المؤتمر ممثلون عن منظمات دولية معنية بحقوق الانسان وآخرون عن الحركة الدولية للهلال والصليب الاحمر كما يلري برنامج المؤتمر متحدثون من داخل وخارجها. ثم القى الممثل الاقليمي للمفوض الساسي لحقوق

الانسان في الدول العربية أمين مكي مدني قال فيها ان انعقاد هذا المؤتمر يأتي في وقت والعالم اجمع في اسس الحاجة لتناول قضايا حقوق الانسان التي اصبحت في صدارة اهتمامات المجتمع الدولي بسبب الحروب والنزاعات المسلحة والاعمال الارهابية التي تغطي على العالم في جو من اللاتسامح ورفض قبول الآخر والعدوان والاحتلال والعنف في داخل بعض الدول وفيما بينها بعضها والاخر. يأتي هذا المؤتمر ليؤكد على ان اعمال قيم التسامح والحرية وحقوق الانسان كما تضمنتها الاديان السماوية والاعراف البشرية وسنائق الامم المتحدة والشريعة الدولية ومختلف العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني هي السبيل الاوحد لوقف الانتهاكات ولتحقيق الامن والسلام والاستقرار الوطني والاقليمي والدولي. وأشار إلى الضرورة القصوى في التوعية ونشر ثقافة حقوق الانسان والتسامح بين البشر. الامر الذي تؤكدك تلك المواثيق كما جاء في ديباجة الميثاق انه من اجل انفاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب والتأكد من جديد على الايمان بالحقوق الاساسية للانسان وكرامة الفرد وقدره ومن اجل تحقيق العدالة ودفع الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو الفسح من الحرية. كما نص الميثاق.

بعد ذلك القى د. عصمت عبدالجيد كلمة المشاركين أكد فيها ان هذا المؤتمر يأتي في ظل ما نشاهده وبشاهده العالم من تهديدات وتطورات صعبة تمر بها الامة العربية وعلينا ان نحاول جاهدين السعي لحل هذه الصعاب والتعامل معها بالاعزم والاصرار واللجوء الي الله سبحانه وتعالى واحترام حقوق الانسان التي نص عليها القرآن الكريم.

وان القرآن الكريم بوجوب العدل ويعلن كرامة الناس اجمعين من غير تمييز ما بين انسان وانسان الا بتقوى الله وان الناس جميعا من اسرة واحدة. من اب واحد وام واحدة وان اللهم اله واحد وان الله جعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا في كل ما فيه خيرهم.

الأولويات القائمة مثل هذه المؤتمرات والندوات واللقاءات على مختلف المستويات لشبائل الآراء والأفكار والنيابات والمناقشات للهادئة البناءة للطلعة والتعاون الجاد بين الجميع لإنقاذ الإنسانية من هذه الأخطار المحيطة بها من كل جانب دون استثناء لفرادى أو جماعات أو بلد أو قارة وحتى الحيوان والنبات فالجميع مستهدف والجميع مسؤول حيث بلغ السيل الزبيل.

ونقد أن الأوان للإنسان أن يستعد لهذا الخطر المحقق وأن يجد له كافة الوسائل والإمكانات وأن يعالج المشاكل والفواغح المسببة لهذه الأخطار بحكمة وبروية وعقل ناضج وأن لا يتترك الحبل على الغارب للفرانجية والسذج والبسطاء من الناس للتحكم في مصير الإنسانية وذلك بالانقلاب حول العلماء والمفكرين والقادة الحكماء والرجوع إلى الثوابت والأصول الشرعية المنزلة عن العليين الحكيم سبحانه وتعالى على أنبيائه ورسوله الأكرمين بتشريعات شاملة كاملة ختمتها رسالة خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم. قال الله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت وليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾. الذي أنزل عليه من الآيات والذكر الحكيم ما هو كليل لمن تدبره وأحسن تطبيقه أن يسعد ويكون سبباً في سعادة الناس في الدنيا والأخرة. قال الله تعالى ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الثميرات لعلمهم يشكرون﴾.

#### جلسات العمل

وقد بدأ المشاركون في المؤتمر عقد جلساتهم بمناقشة البحوث المدرجة على جدول الأعمال حيث قدم د. عبدالرحمن الزينبيدي بحثاً بعنوان «حقوق الإنسان - العالمية والخصوصية - أشار فيه إلى أن (حقوق الإنسان) إعلانات وانقلابات في عصرنا هذا تعد إنجازاً بشرياً على مستوى العالم ارتقى بها - على الرغم من التقادم هداية الوحي الإلهي - في رعاية كرامة الإنسان و صيانة مطالبه الأساسية.

وقد انطلقت هذه الحقوق من معاناة الإنسان التاريخية في القرب - بالذات - تحت وطأة القوى المستغلة لضغفه واستكثاته، وبعد كوارث وحرب طاحنة سقط فيها عشرات الملايين من القتلى والشوهد، كالحرب العالمية الثانية التي ولد بعدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م تلك تلك معاهدات وتعديلات على هذه الحقوق خلال العقود التالية.

وقدم د. محمد يوسف علوان بحثاً بعنوان القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ ألقى وتحددات أشار فيه إلى أن الفرد خلال قرون طويلة للجماعة كان في كل شيء، من دون حدود أو قيود، وكانت سلطة الدولة إزاء حريات الأفراد وحقوقهم مطلقة. وكان الأمر كذلك إلى أن جاء اعتراف القانون الوضعي الداخلي أولاً، والدولي في مرحلة متأخرة، وبشكل تدريجي بقبول فرد على سلطة الدولة في علاقتها مع الأفراد.

وجاء إقرار القوانين الداخلية لحقوق الإنسان للمرة الكفاح



وايضاً قرر الاسلام لغير المسلمين في مجتمعه حقوقاً كظلمها لهم الشرع الحنيف. وأن حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من الحقوق الطبيعية التي تولد مع المرء والتي اعترفت بها جميع الديانات والشرائع منذ قديم الزمن.

لم يزل د. مزار بن عبيد مدني مساعد وزير الخارجية كلمة أكد فيها على أهمية المؤتمر في ظل الظروف الراهنة التي تحتم علينا الاهتمام بحقوق الإنسان في السلم والحرب.

بعد ذلك ألقى معالي وزير الدولة وعضو مجلس الشورى مطلب النقيسة كلمة تليها عن وزير العدل حيث قال انه ليسرني وبشرفني ان اكون احد المساهمين والمشاركين في هذا المنتدى العالمي الانساني الذي يعقد لأول مرة في ربوع هذه المملكة التي تتشرف وتعز بناها ماوى القدة المسلمين في شتى بقاع العالم لاحتوائها على قبلة الاسلام ومهبط الوحي وخاتمة الرسالات على نبينا محمد عليه وعلى جميع انبياء الله ورسله اتم الصلاة والتسليم.

واضاف بان قيام هذه الفعلة بقيادتها الرشيدة برعاية وخدمة الحرمين الشريفين تعد من اعظم القرب والحسنات الانسانية التي من بها على سكان هذه البلاد بقيادة من تشرف بسمعي خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه وولي عهده واخوانه الكرام حيث كان التوجيه بالقامة هذا المؤتمر الانساني الهام من توجيهات القيادة الحكيمة لابراز حرص المملكة العربية السعودية على تطبيق تعاليم الدين الاسلامي الحنيف لتعمية حقوق الانسان في السلم والحرب ايا كان هذا الانسان وفي اي مكان من هذا العالم دون اي تمييز.

واضاف قائلاً كلهم يعلم وانا امام نخبة ممتازة من القادة والعلماء والمفكرين والباحثين والمهتمين بحقوق الانسان ما وصل اليه العالم من قلق ولرثباتك بسبب الغزو الارهابي على مختلف المستويات وبشئ الطرق بحيث لم يسلم من اثاره اي دولة او مجتمع في اي قطر من هذه المعمورة مما جعله بكل اسف سمة لهذا العصر وحديث للجانس والعالم اجمع بشكل لم يبق له نظير... ومانعنا جميعاً فيما اعتقد مسلمين بذلك قنائه من اهم



أو غيرها من الضغوط. غير أن المجتمعات التي تتخذ الإسلام دستوراً لها، تكون ونيرة الإصلاح فيها أكثر وضوحاً، وأقوى وأعمق أثراً، فهو بطبيعته يقضي بأنه لا فضل لعربي على أعجبي إلا بالتقوى. وقدمت صاحبة السمو الملكي الأميرة حصة بنت سلمان بن عبدالعزيز بحثاً بعنوان موقف المملكة العربية السعودية من مسألة حقوق الإنسان بالإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، والالتزامات التي تلته، وقدم البحث تصوراً عن اتساع وعمق الحقوق في الإسلام، وترايتها داخل إطار النظام الكلي للإسلام.

ويستنتج من ذلك أن المملكة العربية السعودية بطبيعتها ضد الفلسفة، لأنها دولة مسلمة سنية متأثرة بشكل كبير بالمذهب الحنبلي، وعليه لموقف المملكة العربية السعودية من حقوق الإنسان وتوجهها فيما يتعلق به هو أن الحقوق الإنهية المنصوص عليها في القرآن والسنة أرغى من أي حقوق يتوصل إليها الفكر البشري حتى تلك المشمولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك اتباعاً لموقف ابن حنبل وابن تيمية من الحنيفة الألفية (الفلسفية) مغارته بالحنيفة الراسية التي يشتمها القرآن والسنة، وأوضحت الأميرة حصة بنت سلمان أن في التاريخ العربي الإسلامي للمملكة العربية السعودية تكمن جذور مفهوم آخر لحقوق الإنسان غير المفهوم الليبرالي العالمي لحقوق الإنسان وأضافت أن الحقوق في الإسلام أكثر اتساعاً وشمولاً وكذلك أكثر دقة وتحديداً من الحقوق في المفهوم العالمي، لأنها الشريعة المصدر، وكذلك كونها جزءاً من نظام عالمي متماسك، وأوضحت الأميرة أن التأثير التاريخي لأوروبا الغربية قد أثر على الحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يجعل هذه الحقوق أكثر انطباقاً على الثقافات الأوروبية والحضارات ذات الجذور، ويجعل وجوداً تعاونياً بين الحقوق وكذلك الاختلافات بين الأنظمة القومية التي تفرض عليها هذه الحقوق والتي يتم تنفيذها من خلالها - كل ذلك يجعل حماية هذه الحقوق صعب، وعليه أنه رغم اختلافات المصادر في الحقوق في الإسلام عنها في المفهوم الليبرالي إلا أن هناك تماثلاً بين الحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إنساني طويل، خاصته البشرية عموماً، والثورات الإنسانية الكبرى ذات الأبعاد العالمية خاصة، ولكن مجرد النص على الحقوق والحريات في دستور الدولة والقوانين الداخلية الأخرى، ووضع ضمانات داخلية لمراعاة هذه الحقوق والحريات، لا يعكفان بالضرورة تمتع الإنسان فعلياً بها، ومن هنا بدت ضرورة اللجوء إلى ضمانات دولية تكون مكملة للتدابير الداخلية، ولا تحل محلها أو تقلل بأي حال من أحوالها.

وقدم - بول تافينير بحثاً بعنوان الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني ركز فيه على قضيتين أساسيتين: القضية الأولى تتمثل في الصعوبات التي تواجهها القانون الدولي الإنساني والقضية الثانية تتعلق بنوعية الدول أطراف النزاع، حيث يتم اللجوء إلى القانون الدولي الإنساني في حال وجود نزاع بدلاً من اللجوء إلى قانون حقوق الإنسان الذي يتم الرجوع إليه في حال الحرب والسلام على حد سواء.

وقدم - هايكي شيايكر بحثاً بعنوان العلاقة بين حقوق الإنسان والقانون الإنساني وسائل المرافعة في ضوء ماورد في المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف ١٩٤٩م، وقد ركز البحث على بعض أهم الأليات التي قد يلجأ إليها أطراف النزاع في حال نشوب نزاع مسلح بينهم - بالإضافة إلى الأليات التي يتم استخدامها قبل النزاع وبعده، ويتناول البحث النظر في مدى إمكانية استحداث آليات جديدة ويناقش مدى إمكانية استخدام هذه الأليات المستحدثة من الجانب القانوني الشرعي والسياسي والعلمي.

وقدمت - نوره خالد السعد - استناداً علم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية بحثاً بعنوان حقوق المرأة بين التشريع والتطبيق ركزت فيه على الحقوق الشخصية والاجتماعية للمرأة في ضوء الكتاب والسنة، ومناقشة مدى تطبيق هذه الحقوق في الواقع، ومناقشة المعوقات التي قد تحرم المرأة من إيفائها حقوقها كاملة - ودور المرأة فيها، ودور المجتمع في ضرورة إيفاء المرأة حقوقها كاملة، وتيسير ذلك وفق الإطار الإسلامي.

وقدمت د. خديجة عبدالمنجد حسان (جدة - المملكة العربية السعودية) بحثاً بعنوان الوفاة من العنف ضد حقوق المرأة في السلم والحرب أشارت فيه إلى أن للعنف ضد حقوق المرأة في السلم والحرب تاريخاً موثقاً في القدم، فهو ليس وأيد عالمياً المعاصر، ولا نتيجة ظروف طارئة تحل بالأمم، بل هو سلوك عدواني ظهر في كل المجتمعات الإنسانية عبر العصور، وما يتغير منه في كل زمن إلا الأسلوب ووسائل انتشاره وطرائق مقاومته، لكن الملاحظ أن ونيرة معالجة هذا الخلل في كل المجتمعات أصبحت تتسارع، ولم يعد خافياً تسابق الدول لاحتواء هذا المرض الذي يشل حركة التنمية الإنسانية كلما ظهر، وأن هذا التسارع العلاجي إما تستحته ضغوط المطالب التنموية الحضارية الشاملة،

وقدم أ. محمد السعك، بحثاً بعنوان حقوق أسرى الحرب في الإسلام أوضح فيه أن الإسلام ينهى عن «قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق». ومن الملاحظة أن القرآن الكريم عندما نص على هذا النهي كان النص شاملاً كل نفس إنسانية حتى ولو لم تكن مؤمنة أو مسلمة، أي حتى لو كانت ملحدة أو كافرة، وقياساً على ذلك عد الإسلام قتل النفس البريئة جريمة إنسانية، تؤدها الآية القرآنية الكريمة «ومن قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً».

والحقوق في الإسلام. وأشارت لباحثه إلى أن موقف المملكة العربية السعودية تجاه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣م، يعكس التزام المملكة للمتعهد بالقضايا التي أثارها عام ١٩٤٨م وتعطي للمملكة أهمية كبيرة بقضايا التسليح والسيادة والسلمين وتثير أيضاً نقاشاً مثلاً حول موافق حقوق الإنسان يؤكد الأولوية التي ما اتفقت الأمم المتحدة ثوابها للحقوق المدنية والسياسية، ويعني أن النظامين العالميين الليبرالي والإسلامي بعلان ويصلحان كل في نظامه السياسي الخاص.

## الجلسة الختامية

**«المشاركون في مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب يؤكدون احترامهم للمملكة بتطبيقها للتريعة وسعيها الجاد لتحقيق السلام بين الدول. المشاركون في بيانهم:**

**«نؤكد احترامنا وتقديرنا وتأييدنا للمملكة العربية السعودية بصفتها دولة إسلامية رائدة في احترام كرامة الإنسان وصون حقوقه وتفصيل واجباته.»**

المشاركة في النشاطات الدولية. ودعا إلى إنشاء لجان وطنية للقانون الدولي الإنساني والاستفادة من خبرات الحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر في هذا المجال.

وأكد على أن تبني معايير دولية مشتركة لحقوق الإنسان يتطلب احترام الأديان وعادات وتقاليد وحضارات الشعوب.

وقال البيان الختامي إن قضية الشعب الفلسطيني إحدى القضايا الإنسانية التي يجب أن تحشد لها جهود المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأنها.

ودعا المؤتمر إلى تفعيل دور المرأة المسلمة المعاصرة والتمتع الفرصة لها للمشاركة الفعالة والقيام بدورها في المجتمع، والوقوف أمام أي تسويق لتفاجيح وقيم تتعارض مع عقيدة الأمة وتعتبر انتهاكاً لحقوق النساء والأطفال في المجتمعات المسلمة.

وأوصى بأن تقوم جمعية الهلال الأحمر السعودي بمواصلة جهودها في متابعة توصيات المؤتمر وما ينتج من نشر ثقافة حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني.



هذا وقد اختتم مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب أعماله بإصدار عدد من التوصيات وصدر عن المشاركين في المؤتمر (إعلان الرياض) الذي أكد فيه المشاركون احترامهم للمملكة العربية السعودية بتطبيقها للشريعة الإسلامية وسعيها الجاد لتحقيق السلام بين الدول وقد أوصى المؤتمر بضرورة إبراز الدور الريادي الذي أولاه الإسلام تجاه حقوق الإنسان في وقت السلم وفي وقت النزاعات المسلحة من خلال



ولقد على احترام حياة الإنسان وكرامته وأنها المصدر الأساس لاحترام وتفصيل حقوق الإنسان وواجباته.

وشدد المؤتمر على أن التكامل بين الحقوق والواجبات منطلق أساس لتحقيق التوازن بين مسؤوليات الإنتاج والاستهلاك في ثقافة الأجيال.

فالإنسان يأمر الله بكرمه لذلك بدون تمييز على أساس من الجنس أو اللون أو العرق أو الدين وأكد أن انتهاك كرامة الإنسان والاعتداء على حياته جريمة وتخلف حضاري يستحق العقوبة الرادعة وفق شرع الله والمواثيق والقوانين الدولية.

كما أكد المؤتمر على أن احتجاز حرية الإنسان بطريقة غير مشروعة وانتهاك

المؤسسة على الزواج الشرعي بين الرجل والمرأة هي الأساس الوحيد لبناء مجتمع آمن واعداد أجيال مسؤولة.

وجاء في البيان أن محاربة الإرهاب والتمرد على معايير العدل والشرعية الإلهية والدولية والاعتداء على قيم السلام العالمي العادل غاية نبيلة وواجب شرعي. وأن احترام حق الشعوب في الدفاع عن نفسها واحترام حقها في تقرير المصير من أهم مصادر الأمن والسلام العالمي. وأن محاربة الفقر والمرض والجهل واجب ديني ومسؤولية دولية.

كما أكد المؤتمر على أن مكافحة المخدرات وتجارة الجنس ومحاربة النسخ الأسري والتدهور الأخلاقي واجب ديني ومسؤولية دولية.

وشدد على أن الحوار بين الثقافات والحضارات مطلب ديني ونهج حضاري للتعارف والتعايش العادل والأمن بين المجتمعات.

وأشار إلى أن احترام التنوع الثقافي والخصوصيات الثقافية للمجتمعات هو السبيل الصحيح لتبوءة ميثاق عالمي عادل للأمن والسلام والتنمية المستدامة.

وأكد أن الإسلام بقيمه ومبادئه مصدر إلهام للعواصم والعهود الدولية لتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه وواجباته من أجل تحقيق تعايش حضاري عادل وآمن.

وختاماً قال المشاركون يؤكد احترامنا وتقديرنا وتأييدنا للمملكة العربية السعودية بصفتها دولة إسلامية رائدة في احترام كرامة الإنسان وصون حقوقه وتفصيل واجباته وتكونها ملتزمة بتطبيق شريعة الإسلام والالتزام الواسطة والانفتاح للتوازن في علاقاتها الإقليمية والدولية واصدق وجدي سعيها لتحقيق الأمن والسلام العادل بين الدول والمجتمعات. ■

حرمة بدنه ومحتوياته بغير حق أمر محرم في شريعة الإسلام مما ينبغي أن يؤكد عليه في المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية.

وشدد على أن الاعتداء على الممتلكات الخاصة والعمامة من الجرائم التي تستحق العقوبة وفق الشرائع السماوية الخالدة والمواثيق الدولية.

وأكد أن عدم احترام خصوصيات الإنسان والتعدي على حرمة مسكنه وتتبع عبويه وإشاعة الفاحشة بشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

كما أكد أن الإكراه في الدين أمر ممنوع وفق شريعة الله والأعراف والمواثيق الدولية لا تصح ممارسته بحال.

وجاء في البيان أن التوازن الدقيق بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين القيم والمبادئ والأخلاق أمر واجب لتحقيق كرامة الإنسان وصون حقوقه وسلامة البيئة.

وأكد أن الإرهاب والتطرف والغلو أمور تتعارض مع روح القيم الدينية والشرائع الربانية الخالدة والقطرة البشرية ينبغي معالجتها وتطهير ثقافة الأجيال من مخاطرها.

وأشار إلى أن احترام وحدة الأسرة البشرية وتكامل مصالحها يعززان من صيانة حقوق الإنسان والمحافظة عليها.

وجاء في البيان أن العدل والسلام والتعارف والتعايش الأمن أصل العلاقات بين المجتمعات. وأن الصراع للسلح حالة استثنائية تعلبها نزعة الظلم والعدوان والهيمنة.

وأكد على أن العدل مصدر كل فضيلة وأنه الحارس الأقوى والأضمن لتحقيق أمن الأفراد والشعوب والمجتمع الدولي. وأشار إلى أن المرأة والرجل شريكتان في تحمل مسؤوليات الحياة على أساس من التكافل العادل بينهما. وأن الأسرة